

Distr.: General
22 July 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الدورة الثانية عشرة

فيينا، 14-18 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 2 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة
المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها: بروتوكول
مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرامية إلى تعزيز ودعم
تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل
لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تقرير الأمانة

أولاً - مقدمة

- 1- أعد هذا التقرير لإبلاغ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في دورته الثانية عشرة، بالأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) لتعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2022 إلى تموز/يوليه 2024.
- 2- وحتى تموز/يوليه 2024، بلغ مجموع الأطراف في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين 152 طرفاً. ومنذ الدورة الحادية عشرة للمؤتمر، أصبحت تشاد (2022) وأوغندا (2024) طرفين.
- 3- ويدعم المكتب، من خلال برامجه واستراتيجياته العالمية والإقليمية ومشاريعه العالمية والإقليمية المكرسة لقضايا معينة، الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ البروتوكول، باتباع نهج شامل وتعاوني يرمي إلى منع تهريب المهاجرين ومقاضاة مرتكبيه وحماية حقوق المهاجرين المهريين.

* CTOC/COP/2024/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

090824 090824 V.24-13352 (A)



4- وفي إطار البرامج العالمية ذات الصلة، تلقى أكثر من 9 000 ممارس من أكثر من 60 دولة عضو، في الفترة 2022-2024، مساعدة تقنية لتعزيز تصديهم لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب حتى نيسان/أبريل 2024 مساعدة في مجال وضع التشريعات والسياسات إلى 17 بلدا ومنظمتين إقليميتين. وفي عام 2023 وحده، باشر خبراء مدبرون من قبل المكتب 241 تحقيقا في حالات اتجار بأشخاص وتهريب مهاجرين، ونفذ المكتب 28 نشاطا من أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب.

ثانيا - أنشطة مساعدة الدول في تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين

5- واصل المكتب، تماشيا مع ولايته المتمثلة في منع ومكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، تنفيذ استراتيجية شاملة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين. وتشمل الاستراتيجية تنفيذ برامج للمساعدة التقنية مع الدول الأعضاء، من أجل تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين؛ ودعم العمليات الحكومية الدولية؛ والمشاركة في التعاون بين الوكالات وآليات التنسيق؛ والجهود المعززة في مجالي البحث وجمع البيانات.

6- وعمد المكتب، في كانون الثاني/يناير 2024، إلى دمج البرامج العالمية القائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في برنامج عالمي جديد، وهو "العمل نحو مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"، ليشكل نقلة نوعية في النهج الذي يعتمده المكتب في التصدي لهذه الجرائم. والبرنامج الجديد هو الوسيلة الرئيسية لتنفيذ جهود المكتب في مجال المساعدة التقنية والعمل على وضع المعايير والسياسات على الصعيد العالمي. وفي إطار البرنامج، يعزز المكتب وجوده الميداني ليكون أقرب إلى البلدان التي تحتاج إلى المساعدة؛ ويقدم شراكات جديدة لتسخير فوائد التكنولوجيا الحديثة؛ ويضع برامج تتصدى للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين من زوايا مختلفة، بما في ذلك تحديات التنمية المستدامة وتغير المناخ.

ألف - العمل على وضع المعايير والسياسات، وتطوير المعارف، والتعاون والتنسيق بين الوكالات

7- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني للهيئات والعمليات الحكومية الدولية، والتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، من أجل الترويج لأهداف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، وضمان فهم وتنفيذ معايير البروتوكول والالتزامات المنبثقة منه على نحو أفضل، وتعزيز أوجه التآزر والشراكات لتحقيق تلك الغايات.

1- الدعم المقدم إلى الهيئات الحكومية الدولية

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة

8- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب دعما فنيا لاثنتين من اجتماعات الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بتهريب المهاجرين، الذي أنشأه المؤتمر. وركز الفريق العامل في اجتماعه العاشر، الذي عُقد في فيينا وعبر الإنترنت يومي 5 و6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مناقشاته على مجالين اثنين. المجال الأول ركز على مسألة تحديد من يوجه إليهم الاتهام بجريمة تهريب المهاجرين ومن هو مهرب للمهاجرين ومن ليس كذلك (انظر الوثيقة CTOC/COP/WG.7/2023/2). وركز المجال الثاني على التطورات والتحديات والممارسات الفضلى في مجال منع ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر (انظر الوثيقة CTOC/COP/WG.7/2023/4). وقد تسجل لحضور الاجتماع ما مجموعه 443 مشاركا من 98 بلدا و14 منظمة دولية وحكومية دولية.

- 9- وعقد الاجتماع الحادي عشر للفريق العامل في فيينا يومي 11 و 12 تموز/يوليه 2024. ودعا لمناقشات الفريق وتماشيا مع الممارسة السابقة، صاغ المكتب ورقات معلومات أساسية مواضيعية لكل واحد من موضوعي المناقشات. وتناول الموضوع الأول منع ومكافحة تهريب المهاجرين من خلال التعاون الدولي مع معالجة أسبابه الجذرية، تماشيا مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها (انظر الوثيقة CTOC/COP/WG.7/2024/2). وتناول الموضوع الثاني تدابير توفير الحماية والمساعدة للمهاجرين المهريين (انظر الوثيقة CTOC/COP/WG.7/2024/3). وقد تسجل لحضور الاجتماع ما مجموعه 276 مشاركا من 97 بلدا وخمس منظمات دولية وحكومية دولية.
- 10- واعتمد الفريق العامل، في اجتماعيه العاشر والحادي عشر، نحو 28 توصية تقنية وموضوعية، موجهة أساسا إلى الدول الأطراف من أجل تعزيز تنفيذ البروتوكول والتصدي على الصعيد العالمي لتهريب المهاجرين (انظر الوثيقتين CTOC/COP/WG.7/2023/5 و CTOC/COP/WG.7/2024/5).
- 11- وعلاوة على ذلك، ساهم المكتب في تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين في الحوارين البنّاءين الثاني والثالث بشأن تهريب المهاجرين. وعقد الحوار الثاني في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحضرته 44 منظمة مجتمع مدني، بالإضافة إلى 38 دولة عضوا. ويتضمن ملخص الحوار سبع ملاحظات موجهة إلى الدول الأعضاء، تسلط الضوء، في جملة أمور، على الحاجة إلى دمج السياسات والممارسات الرامية إلى تجريم مهربي المهاجرين من خلال إجراءات قوية لحماية المهاجرين، والتصدي بفعالية للجريمة مع الحفاظ على سلامة المهاجرين وكرامتهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم. وعقد الحوار البنّاء الثالث في 15 تموز/يوليه 2024. وشارك فيه ما مجموعه 98 منظمة مجتمع مدني و39 دولة عضوا. ونتج عن المناقشات ملاحظات حددها الرؤساء المشاركون وأدرجوها في ملخص الحوار.

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

- 12- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب الدعم للتحضير للدورة الثانية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقودة من 22 إلى 26 أيار/مايو 2023، وتقديم الخدمات لها. وبرزت مسألة تهريب المهاجرين في دليل المناقشة المواضيعية بشأن تعزيز سير عمل نظام العدالة الجنائية لضمان الوصول إلى العدالة وتحقيق مجتمع يتمتع بالسلامة والأمان (E/CN.15/2023/6)، ولا سيما في إطار القسم المتعلق بالوصول إلى العدالة بالنسبة للأشخاص الذين يتعرضون للإيذاء أثناء تنقلهم. ويبيّن الدليل أن الأشخاص المتقتلين يمكن أن يصبحوا ضحايا للجريمة ولهم الحق في الوصول إلى العدالة من دون تمييز، وشدد على العوامل المحددة التي تساهم في إعاقة قدرة الأشخاص المتقتلين على الإبلاغ عن الانتهاكات والتماس العدالة، بما في ذلك عدم تطبيق مبدأ عدم العقاب.
- 13- كما نظم المكتب وشارك في تنظيم ودعم العديد من الفعاليات الجانبية المتعلقة بتهريب المهاجرين على هامش الدورة الثانية والثلاثين للجنة، ومن بينها: "المناخ والجريمة والاستغلال"، التي نُشر فيها موجز سياساتي وضعه المكتب حول هذا الموضوع؛ "إطلاق التقرير: إساءة استخدام نظام الحوالة من قبل المتجرين بالأفيونيات ومهربي المهاجرين"؛ "تهريب اللاجئين: أحدث نتائج الأبحاث الصادرة عن مرصد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تهريب المهاجرين"؛ "تعزيز سياسات مكافحة الشبكات الإجرامية المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة، ولا سيما الاتجار بالبشر، على طول دروب وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط". كما ناقش موضوع تهريب المهاجرين خلال فعاليات جانبية نظمتها الدول الأعضاء، تناولت فيما تناولت موضوعي "ديناميات تهريب البشر والاتجار بالبشر على الدروب المؤدية إلى وسط البحر الأبيض المتوسط" و"تبادل أفضل خبرات وممارسات البلدان النامية في مجال توفير نظم الحماية المتكاملة لضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين المهريين".

- 14- وإضافة إلى ذلك، أدرج المكتب موضوع تهريب المهاجرين في دليل المناقشة المواضيعية المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل منع الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأشكال الجريمة الأخرى والتصدي لكل ذلك، بما يشمل مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الموجودات (E/CN.15/2024/7)، الذي أُعد للدورة الثالثة والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقودة في أيار/مايو 2024.
- 15- وعلى هامش الدورة الثالثة والثلاثين للجنة، شارك المكتب في تنظيم فعالية جانبية بعنوان "الاحتفال بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في التصدي لتهريب المهاجرين من خلال نهج المسار الشامل"، بالإضافة إلى معرض تناول كيفية عمل المكتب على مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

الجمعية العامة

- 16- واصل المكتب تقديم الدعم الفني إلى الدول الأعضاء في مناقشات الجمعية العامة المتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين وتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.
- 17- وقد اعتمدت عدة قرارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 229/78، الذي أحاطت فيه الجمعية العامة علماً للمرة الأولى بالمرصد المعني بتهريب المهاجرين، وكذلك الدراسة العالمية الأولى عن تهريب المهاجرين، التي نشرها المكتب في عام 2018.
- 18- وأعدت الجمعية العامة، في قرارها 217/78 بشأن حماية المهاجرين، تأكيد واجب الدول في أن تعزز وتحمي على نحو فعال حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لجميع المهاجرين، بما فيها تلك الواجبة للنساء والأطفال، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة. كما شجعت الدول على التعاون واتخاذ التدابير الملائمة، في توافق تام مع الالتزامات التي يلقيها عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان، لمنع تهريب المهاجرين ومكافحة هذا التهريب والتصدي له، بما في ذلك تعزيز القوانين والسياسات وعمليات تبادل المعلومات والمهام التنفيذية المشتركة، وتحسين القدرات ودعم فرص الهجرة التي تتم بصورة مدارة جيداً ومأمونة وكريمة، وتعزيز الوسائل التشريعية لتجريم أعمال تهريب المهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال. كما عولجت مسألة تهريب المهاجرين أو أشير إليها في قرارات الجمعية العامة 20/77 و 176/77 و 198/77 و 237/77 و 248/77 و 69/78 و 180/78 و 184/78 و 218/78 و 219/78.
- 19- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم إسهامات فنية في تقارير الأمين العام ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن المسائل المتصلة بالهجرة وتهريب المهاجرين، التي تتناول مسائل منها التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد؛ والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وتعزيز سيادة القانون؛ والتهديد الذي يشكله تنظيم داعش؛ والهجرة قبالة سواحل ليبيا؛ والمحيطات وقانون البحار؛ والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

مجلس الأمن

- 20- أكد مجلس الأمن من جديد، في قراره 2652 (2022) بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر صوب الأراضي الليبية وغيرها وانطلاقاً منها، وقبالة الساحل الليبي، ضرورة وضع حد لما يشهده البحر الأبيض المتوسط، قبالة الساحل الليبي، من استفحال مستمر لعمليات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتعرض أرواحهم للخطر. وقد كُثر تأكيد هذه الضرورة في قرار مجلس الأمن 2698 (2023) بشأن صون السلم والأمن الدوليين.

- 21- كما أعرب مجلس الأمن في قراراته 2653 (2022) و 2692 (2023) و 2699 (2023) عن بالغ القلق إزاء الارتفاع الشديد جدا في مستويات الأنشطة الإجرامية في هايتي، بما في ذلك تهريب المهاجرين، وأدان هذه الأنشطة. وفي وقت لاحق، طالب المجلس في قراره 2700 (2023) بالوقف الفوري للعنف والأنشطة الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوض السلام والاستقرار والأمن في هايتي والمنطقة، بما في ذلك تهريب المهاجرين.
- 22- وواصل المكتب مساعدة هايتي وليبيا في تعزيز ما تتخذانه من تدابير في مجال العدالة الجنائية لمواجهة الجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، على النحو المبين بمزيد من التفصيل في القسم باء-2 أدناه.

مجلس حقوق الإنسان

- 23- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعرب عن القلق بشأن تهريب المهاجرين في مجلس حقوق الإنسان أيضا. وقد أكد المجلس في قراره 24/53 أن تهريب المهاجرين والجرائم التي تُرتكب في حق المهاجرين، بما فيها الجرائم التي تنطوي على الاتجار بالأشخاص، لا يزال تشكل تحديا خطيرا ويتطلب تقييما دوليا متصافرا وتصديا قائما على حقوق الإنسان. وفي القرار نفسه، أهاب المجلس بالدول أن تحمي المهاجرين من الوقوع ضحايا الجريمة المنظمة الوطنية وعبر الوطنية، بوسائل منها تنفيذ برامج وسياسات تمنع وقوع ضحايا وتوفر ضمانات وحماية فعالة والحصول على الخدمات الطبية والمساعدة النفسية والاجتماعية والقانونية، عند الاقتضاء.
- 24- وأعرب المجلس، في قراره 26/53 بشأن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغا وغيرهم من الأقليات في ميانمار، عن قلقه إزاء استمرار التنقل البحري غير النظامي لمسلمي الروهينغا، الذين يخاطرون بحياتهم في ظروف محفوفة بالمخاطر على أيدي المهربين والمتجرين بالبشر، وأهاب بالمجتمع الدولي أن يتصدى بفعالية لهذا الوضع بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يكفل تقاسم الأعباء والمسؤوليات على الصعيد الدولي.

2- المشاركة في آليات التنسيق والتعاون الإقليمية والمشاركة بين الوكالات

- 25- يشارك المكتب في العديد من الآليات المواضيعية المشتركة بين الوكالات للنهوض بجدول الأعمال الدولي لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، في سياقات منها الهجرة الدولية، بما يتماشى مع الغايات 2-5 و 2-8 و 7-10 و 7-2 و 16-2 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك الهدف 17.
- 26- ومما يكتسي أهمية في هذا الصدد عضوية المكتب في اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، التي أنشأها الأمين العام لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 195/73. ويشترك المكتب في الأفرقة العاملة العالمية الأساسية والمواضيعية التابعة للشبكة، التي تهدف إلى إنشاء قاعدة عالمية للمعارف ومركز وصل من أجل وضع تدابير تصدّ مصممة خصيصا للهجرة؛ وتمكين الدول الأعضاء من وضع وتنفيذ خطط تنفيذ وطنية متعلقة بالاتفاق العالمي؛ وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الأصعدة العالمي والإقليمي والقطري على تقديم الدعم للدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بالهجرة.
- 27- ويقدم المكتب، تماشيا مع ولايته، الدعم إلى الدول الأعضاء في تحقيق هدي الاتفاق العالمي 9 (تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين) و 10 (منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية)، من خلال مساعدتها على توطيد سيادة القانون والنهوض بتدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية بغية منع الجريمة المنظمة ومكافحتها وتوفير الحماية لضحاياها.

28- وفي عام 2023، تلقى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في كوستاريكا تمويلاً من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لثلاثة مشاريع. المشروع الأول هو مبادرة مشتركة بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لدعم أجهزة إنفاذ القانون والعدالة الجنائية في جهودها لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. أما المشروع الثاني، الذي ينفذه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة في نيجيريا، فيركز على تعزيز حوكمة وإدارة الهجرة على نحو قائم على الحقائق والبيانات. أما المشروع الثالث والأحدث فهو مبادرة مشتركة بين المكتب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) للتصدي للهجرة غير النظامية ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالأشخاص على طول الدروب البحرية والبرية من توغو إلى الغابون.

29- ونتيجة لجهود سابقة بُذلت لتعزيز مشاركة المكتب في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، عُين المكتب في اللجنة التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء الذي يمثل هيئة صنع القرار والحوكمة في الصندوق، وكُلف باستبانة أفضل السبل التي يمكن للصندوق من خلالها دعم العمل التعاوني الذي يضطلع به أعضاء الشبكة مع الشركاء الوطنيين.

30- وفي 2 تموز/يوليه 2024، وقعت مديرتا المكتب والمنظمة الدولية للهجرة بياناً مشتركاً للشراكة استناداً إلى مصلحة الوكالتين المشتركة بضمان اتخاذ تدابير تصدّ شاملة تركز على الناس في مواجهة التحديات المعاصرة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية فيما يتعلق بالهجرة. وفي إطار هذه الشراكة المتجددة، سيشارك المكتب والمنظمة في جملة أمور منها بذل جهود مشتركة لحماية النساء والأطفال، والسعي إلى توثيق التنسيق والعمل المشترك في أوكرانيا، وتطوير فرص جمع البيانات وتحليلها بصورة مشتركة بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، ومواصلة التعاون من خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

31- وفي سياق الشبكة، يشترك المكتب والمنظمة الدولية للهجرة في قيادة مسار عمل مواضيعي جديد بشأن تهريب المهاجرين بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد أُدرج مسار العمل في خطة عمل الشبكة للفترة 2023-2024 وأُقر في الاجتماع السنوي للشبكة الذي عُقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وتتألف العضوية في المسار حالياً من وكالات تابعة للأمم المتحدة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات بحثية (مركز الهجرة المختلطة، ومنبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة، والمعهد الجامعي الأوروبي، وجامعة جورج تاون، والمعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، ومنصة الشباب والأطفال المعنية بالهجرة، ومنظمة ماليزية معنية بالمهاجرين هي منظمة "رحلتنا"). ويحمل مسار العمل عنوان "ضمان حماية المهاجرين من خلال اتخاذ تدابير معززة للتصدي لتهريب المهاجرين وزيادة التنسيق بشأن الصلات القائمة بينه وبين الاتجار بالأشخاص". ومن بين أهدافه الأخرى تيسير التنسيق مع المنابر القائمة، بما فيها تلك التي تعمل في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص حيثما وُجدت تقاطعات بين الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وذلك من أجل تعظيم الفائدة من الموارد المتاحة وتعزيز الأخذ بنهج شامل ومنسق.

32- وفي حزيران/يونيه 2023، استضاف مسار العمل حواراً تابعا للاتفاق العالمي بشأن الهجرة بعنوان "نحو حلول فعالة: معالجة التعقيدات الكامنة وراء تهريب المهاجرين". وكانت هذه أول فعالية افتراضية تُعقد في إطار مسار العمل، وترأسها المكتب واجتذبت أكثر من 572 مشاركاً، بما في ذلك 80 دولة. وقد أتاح الحوار فرصة عرض المخرجات السياسية الأولى في إطار مسار العمل - وهي موجز للسياسات بعنوان "رسم خريطة لمشهد تهريب المهاجرين: لمحة عامة عن المفاهيم الرئيسية والاتجاهات والتحديات ومجالات العمل". وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، نشر المكتب أيضاً موجز سياسات بعنوان "مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في حركات الهجرة المختلطة"، يوضح بالتفصيل دور وأهمية مجالات ولاية المكتب في إطار الاتفاق العالمي بشأن الهجرة.

33- وفي إطار شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة المتعلقة بغرب أفريقيا، اشترك المكتب والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنظيم اجتماع إقليمي حول البلدان الرائدة في مجال الهجرة في إطار الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وقد ضم الاجتماع ممثلين حكوميين من "البلدان الأفريقية الرائدة"، بالإضافة إلى منظمات مجتمع مدني وأوساط أكاديمية وهيئات إقليمية في أفريقيا وأعضاء الشبكة. وجرى في هذه الفعالية تقييم وتبادل للممارسات الفضلى، وتعزز التعاون الإقليمي، وحُشد الزخم حول الاستعراضات الإقليمية لعام 2024 بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي.

34- وإضافة إلى ذلك، ساهم المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في بيان أعدته الشبكة للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بعنوان "لا كفاءة في العمل المناخي دون إنصات لأصوات الناس". ويركز البيان بقوة على تعزيز الهجرة النظامية، واتخاذ تدابير قائمة على الحقوق في التعامل مع الهجرة، وإدماج الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة في الإجراءات ذات الصلة إدماجاً مجدياً.

الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة

35- شارك المكتب في الجولة الثانية من الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، في آذار/مارس 2024، في الاستعراض الإقليمي للمنطقة الأوروبية. وتتيح الاستعراضات الإقليمية للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة فرصة تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاتفاق ومبادئه التوجيهية، بما في ذلك الهدف 9 (تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين)، مع التركيز على التعاون والحوار الإقليميين. وفي مصر في تموز/يوليه 2024، شارك المكتب في الاستعراضات الإقليمية للدول العربية. وستُجرى جولة الاستعراضات الإقليمية القادمة خلال عامي 2024 و2025.

الفريق المشترك بين الوكالات المعني بحماية اللاجئين والمهاجرين عن طريق البحر

36- ساهم المكتب، بصفته عضواً في الفريق المشترك بين الوكالات المعني بحماية اللاجئين والمهاجرين المتقلبين عن طريق البحر، في التعهد المكمل الذي قُطع في إطار الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي بشأن الهجرة من أجل وضع تدابير شاملة للتصدي لتحديات الحماية التي يواجهها اللاجئون والمهاجرون المتقلبون عن طريق البحر، والذي قُدم خلال المنتدى العالمي الثاني للاجئين الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2023. والهدف من هذا التعهد هو الحد من الخسائر في الأرواح في البحر من خلال زيادة قدرات البحث والإنقاذ والتنسيق وتعزيز إجراءات مكافحة التهريب التي تولي الأولوية لإنقاذ الأرواح وتلبية احتياجات الحماية.

3- جمع البيانات والأبحاث والتحليل

المرصد المعني بتهريب المهاجرين

37- يقيّم المرصد المعني بتهريب المهاجرين التابع للمكتب خصائص ظاهرة تهريب المهاجرين ودوافعها وآثارها في سياقات سريعة التغير، وهو حالياً يصدر أبحاث المكتب العالمية الريادية بشأن تهريب المهاجرين.

38- وقدم المرصد، منذ عام 2019، أدلة محدّثة عن أساليب عمل مهربي المهاجرين ودروب التهريب والطلب على التهريب وجوانبه المالية والانتهاكات المرتكبة في سياق تهريب المهاجرين. وتهدف نتائج أبحاثه إلى توجيه تدابير التصدي، تماشياً مع بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، من أجل منع ومكافحة هذه الجريمة وتعزيز التعاون بين الدول وحماية حقوق الأشخاص المهريين.

دروب التهريب

- 39- ترد أدناه النتائج الرئيسية التي توصل إليها المرصد بشأن تهريب المهاجرين في غرب أفريقيا وشمال أفريقيا ووسط البحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق آسيا ومن نيجيريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- 40- وتؤدي الدروب المستخدمة لتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر من نيجيريا إلى أجزاء أخرى من غرب أفريقيا ووسط أفريقيا وجنوب أفريقيا وشمال أفريقيا وأوروبا، بينما تؤدي الدروب الجوية إلى أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. وفي حالة تهريب المهاجرين من نيجيريا عن طريق الجو، يكون الاحتمال أكبر بارتكاب جرائم تتعلق بتزوير الوثائق.
- 41- وذكر المهاجرون واللاجئون الذين جرت مقابلتهم في نيجيريا وإيطاليا في إطار بحث المرصد حول تهريب المهاجرين في غرب أفريقيا وشمال أفريقيا ووسط البحر الأبيض المتوسط، أنهم تحركوا على نفس الدروب لكن وجهاتهم المقصودة كانت مختلفة. وتؤكد الدراسات الحديثة أن معظم الأشخاص الذين ينتقلون عبر الحدود في غرب أفريقيا عندما يغادرون بلدهم الأصلي في بادئ الأمر تكون وجهتهم النهائية المقصودة هي بلد مجاور أو بلد في شمال أفريقيا. وعلى الرغم من استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية منذ سنوات، فإن ليبيا لا تزال وجهة رئيسية للعمال المهاجرين ذوي المهارات المنخفضة. ومع ذلك، وبمجرد وصولهم إلى ليبيا، قرر العديد من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم في إطار البحث الانتقال إلى أوروبا هرباً من الاستغلال وفراراً من النزاع المحتدم في البلد في عام 2019.
- 42- ووفقاً للمرصد، يتم تهريب عشرات الآلاف من الأشخاص من ميانمار وأجزاء أخرى من جنوب شرق آسيا ومن خارج المنطقة إلى إندونيسيا وماليزيا وتايلاند وعبرها ومنها كل عام.

معدل وقوع جريمة تهريب المهاجرين

- 43- سئل النيجيريون الممتقلون الذين شملهم بحث المرصد عن استخدامهم للمهربين وميسري السفر. وذكر 85 في المائة منهم أنهم استخدموا مهرباً واحداً على الأقل أو ميسراً واحداً لرحلتهم. ويلجأ العديد من النيجيريين إلى المهربين لأنهم يرغبون في الهجرة ولكن ليس لديهم إمكانية الوصول إلى مسارات الهجرة الآمنة والقانونية أو ليسوا على علم بما هو متاح منها. ورأى 30 في المائة من النيجيريين الذين شملهم البحث أنه لا يوجد بديل عن التهريب لتحقيق أهدافهم في الهجرة.
- 44- وتهرب المهاجرين على طول دروب غرب أفريقيا وشمال أفريقيا ووسط البحر الأبيض المتوسط هو أيضاً جريمة مدفوعة بالطلب إلى حد بعيد. وهذا يعني أن وقوع الجريمة مرتبط بعدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى خدمات التهريب، وهو ما يستند بدوره إلى دوافع الهجرة لدى هؤلاء الأشخاص إلى جانب الافتقار إلى بدائل نظامية. والطلب من اللاجئين والمهاجرين هو الهجرة، وعندما يتعذر أو يصعب القيام بذلك على نحو نظامي ومستقل، يتحول هذا الطلب إلى طلب على خدمات التهريب.
- 45- ومن بين 4 785 من المهاجرين واللاجئين من أفغانستان وإندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصومال وفيت نام وكمبوديا وميانمار الذين شملهم بحث المرصد في إندونيسيا وتايلاند وماليزيا، أفاد 83 في المائة بأنهم هُربوا تهريباً. ويُذكر أن الطلب على تهريب المهاجرين بين اللاجئين والمهاجرين مدفوع بانعدام فرص الهجرة النظامية في حالات النزاع والعنف والاضطهاد؛ وانعدام الجنسية والافتقار إلى وثائق السفر والهوية؛ ومحدودية الوصول إلى قنوات الهجرة النظامية من أجل تقديم طلبات الحماية الدولية والعثور على فرص عمل؛ والفساد.

أساليب عمل المهربين ووجود الفساد

- 46- تتطوي طريقة العمل المستخدمة في تهريب الأشخاص من نيجيريا على قيام وكلاء التهريب المحليين بتحصيل رسوم في مكان وجود العميل الأصلي في نيجيريا. وفي المقابل، يقدم هؤلاء العملاء تفاصيل الاتصال بالمهرب في النقطة التالية من الرحلة، ثم يقدم ذلك المهرب تفاصيل الاتصال بالمهرب الذي يليه، وهكذا.
- 47- ويميل المهربون في غرب أفريقيا إلى العمل في نقطة حدودية واحدة فقط وإقامة روابط انتهازية مع جهات فاعلة أخرى، في حين أن المهربين العاملين في ليبيا أكثر تطورا، حيث تزداد احتمالات تورط الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية.
- 48- ويُعد الفساد محركا ومحفزا رئيسيا لتهريب المهاجرين، كما أنه جزء لا يتجزأ من أساليب عمل مهربي المهاجرين في جنوب شرق آسيا ومناطق أخرى حول العالم. وما انفكت الأبحاث التي أجراها المرصد منذ إنشائه في عام 2019 تظهر أنه حيثما وجد التهريب، وجد الفساد. فقد اضطر واحد من كل أربعة أشخاص مهربيين شملهم بحث المرصد إلى إعطاء المسؤولين رشوة (هدية أو مال أو خدمة) بالإضافة إلى رسوم رسمية من أجل الحصول على خدمة ما.

الرسوم

- 49- تعتمد التباينات في الرسوم على عدة عوامل على جانبي الطلب والعرض، بما في ذلك عدد الجهات الفاعلة المشاركة في المعاملة والعمولة التي يتفاوضونها ومخاطر الرحلة والثراء المتصور للعميل.
- 50- ويدفع المهاجرون النيجيريون المهربون ما متوسطه 610 دولارات كرسوم لتهريبهم برا داخل غرب وشمال أفريقيا. وتشمل الرسوم الوصول إلى شبكة الاتصالات والنقل المتعلقة بالتهريب، وأحيانا الرشى والإقامة أيضا. وفي جنوب شرق آسيا، كانت الرسوم التي ذُكرت متفاوتة تفاوتًا كبيرا (من 19 دولارا إلى 6 650 دولارا)، فقد دفع الأشخاص المهربون الذين شملهم الاستطلاع رسوما تبلغ في المتوسط 2 380 دولارا نقدا أو عن طريق التحويل المصرفي، وفي حالة بعض الأفغان، جزئيا عن طريق نظام الحوالة.
- 51- أما عبور البحر فرسومه تكاد تكون دائما منفصلة عن بقية الرحلة، وأحيانا تُدفع الرسوم لجهات مختلفة. وتشير الأبحاث الميدانية التي أجراها المرصد إلى أن رسوم التهريب المطلوبة لعبور البحر ربما تكون قد انخفضت منذ عام 2015، عندما كان متوسط الرسوم المبلغ عنه حوالي 1 000 دولار لكل عميل من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المخاطر والإساءات

- 52- يقع النيجيريون المهربون ضحايا لجرائم تهريب مشددة الخطورة يرتكبها المهربون وإساءات من الجهات الفاعلة الأخرى، ويضطرون إلى مشاهدة العنف الذي يرتكب ضد أفراد أسرهم. وأفاد ما يقرب من نصف النيجيريين الذين شملهم البحث الذي أجراه المرصد عن تعرضهم للعنف الجسدي، وأفاد واحد من كل أربعة نيجيريين بأنه تعرض للاحتجاز، وأفاد واحد من كل خمسة نيجيريين بأن تعرض للعنف الجنسي والحرمان من الحرية لأغراض الابتزاز.
- 53- وعلى طول الدروب في غرب أفريقيا وشمال أفريقيا ووسط البحر الأبيض المتوسط، تُنتهك حقوق الأشخاص المهربين بشكل روتيني، لا سيما في ليبيا. وتشمل هذه الانتهاكات فقدان الحياة، والحرمان من الحرية، والاتجار بالأشخاص، والعنف الجنسي والجنساني، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

54- ويتعرض الأشخاص المهزبون إلى جنوب شرق آسيا وداخلها ومنها للعمل القسري والاتجار بالأشخاص لأغراض العمل القسري من قبل المهربين وأصحاب العمل الذين تربطهم أو لا تربطهم صلات بالمهربين. وعندما يرتبط التهريب بسمرة الوظائف، كما هو الحال في كثير من الأحيان بالنسبة للروهينغيا وشعب التشين من ميانمار، وكذلك بالنسبة للأشخاص من إندونيسيا وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ترتفع احتمالات عبودية الدين والاتجار بالأشخاص.

4- تطوير المعارف والإرشادات السياساتية والأدوات

القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين والدليل التشريعي لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

55- في شباط/فبراير وآذار/مارس 2024، باشر المكتب مشاورات عبر الإنترنت على مستوى الخبراء لاستعراض القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين والدليل التشريعي لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وحضر الاجتماع الأول 43 ممثلاً للحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، بينما حضر الاجتماع الثاني 56 ممثلاً للحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وساهمت المشاورات في وضع توجيهات معيارية للعمل بصورة أفضل لتلبية احتياجات الدول من المساعدة الحالية والمستقبلية، وكذلك مراعاة الخصوصيات ومعالجة الشواغل الخاصة بكل منطقة.

بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة

56- أطلق المكتب في عام 2017 بوابة المعرفة الخاصة بمكافحة تهريب المهاجرين، التي تدار من منصة بوابة إدارة المعارف المسماة بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك")، والتي أدمجت في هذه البوابة في عام 2022. واستمر توسيع البوابة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وكانت قاعدة بيانات السوابق القضائية تحتوي، حتى تموز/يوليه 2024، على 831 قضية تتعلق بتهريب المهاجرين من 46 ولاية قضائية، وتحتوي قاعدة بيانات التشريعات على 263 تشريعاً يتعلق بتهريب المهاجرين من 104 بلدان، وتحتوي قاعدة البيانات الجغرافية على 581 مدخلاً يتعلق بتهريب المهاجرين. وأجري تجميع وتحليل محدث لأحكام التجريم الوطنية في عام 2024، وسيتاح في الوقت المناسب للدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة.

57- وتساهم المواد المتعلقة بتهريب المهاجرين والموجودة في قواعد بيانات شيرلوك في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة الإفلات من العقاب وزيادة المساءلة من خلال النجاح في التحقيق في قضايا تهريب المهاجرين ومقاضاة الجناة، وهو عمل تنجزه البوابة من خلال جمع قضايا المحاكم من مختلف الولايات القضائية والنظم القانونية وتحليلها واستعراضها ونشرها، ومن خلال تصنيف المعلومات ذات الصلة عن التشريعات والاستراتيجيات والمؤلفات المتاحة. وكثف المكتب من استخدامه لقاعدة بيانات السوابق القضائية باعتبارها مصدراً للمعلومات من أجل إعداد مزيد من الوثائق التوجيهية في مجالي وضع المعايير والسياسات وأدوات المساعدة التقنية. ومن ثم فإن تبادل الدول الأعضاء للسوابق القضائية المتعلقة بتهريب المهاجرين أمر أساسي لاكتساب فهم أفضل لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، وتحسين فعالية تدابير العدالة الجنائية المتخذة للتصدي لهذه الجريمة.

مركز المعرفة بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

58- يوفر مركز المعرفة بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين نظاما لإدارة التعلم التفاعلي عبر الإنترنت من أجل دعم مجتمع الممارسة العالمي التابع للمكتب، وهو مركز جامع خاص بالممارسين بهدف الوصول الفوري إلى المواد التدريبية، والدورات التدريبية المسجلة، والموارد السمعية البصرية، والمنشورات، والرؤى المستقاة من الأقران، ودراسات الحالة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تزايد استخدام البرنامج كأداة مفيدة للترويج للانضمام إلى كل من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكملين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتنفيذهما. وحتى تموز/يوليه 2024، بلغ عدد مستخدمي المنصة 1 703 من 114 بلدا وإقليما، وشكلت الإناث ما نسبته 55 في المائة منهم. ومنذ تموز/يوليه 2022، يسر البرنامج أكثر من 39 فعالية، سواء عبر الإنترنت أو بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت، تتعلق بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.

المنشورات

59- في نهاية عام 2022، أطلق المكتب المنشورات التالية:

(أ) موجز سياسات بعنوان *Climate, Crime and Exploitation: The Gendered Links between Climate-related Risks, Trafficking in Persons and Smuggling of Migrants* يتناول الروابط الجنسانية بين المخاطر المتعلقة بالمناخ، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ويُسلّم فيه بأن هشاشة البيئات الطبيعية والعواقب السلبية لتغير المناخ تدفع الناس في جميع أنحاء العالم على نحو متزايد إلى الانتقال من الأقاليم وعبرها، وبأن أنماط الهجرة تلك تنطوي على تقاطعات معقدة مع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛

(ب) تقرير بعنوان *Smuggling of migrants in the Sahel* بشأن تهريب المهاجرين في منطقة الساحل، يحلل ملامح المهريين واللاجئين والمهاجرين في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، بالإضافة إلى دروب التهريب، والدوافع الكامنة وراء الهجرة، وأساليب عمل المهريين، ودور الفساد في تهريب المهاجرين، والاستغلال وسوء المعاملة التي يتعرض لها اللاجئون والمهاجرون المهريون. ويخلص المنشور إلى جملة أمور منها أن اللاجئين والمهاجرين الذين يحملون وثائق سفر صالحة قد يلجأون هم أيضا إلى المهريين لتجنب الصعوبات والتأخيرات والتكاليف المرتبطة بالإجراءات القانونية والتكاليف المرتبطة بعبور الحدود أو نقاط التفتيش.

60- وفي عام 2023، أطلق المكتب المنشورات التالية:

(أ) تقرير بعنوان *The scope of transcontinental migrant smuggling from South Asia to North America* يلخص نتائج تنفيذ تعزيز الإجراءات وتدابير التصدي عبر الإقليمية الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين ("ستارسوم") على مدى ثلاث سنوات. وتُظهر النتائج أن الشبكات الإجرامية التي تهرب المهاجرين على الدروب الطويلة والخطرة من جنوب آسيا إلى أمريكا الشمالية ازدادت قسوة واحترافية وثرًا. ويشيع فيها الفساد والتزوير وصلات بأشكال أخرى من الجريمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والاتجار بالمخدرات، ولا تزال البلدان تواجه عقبات في جهودها الرامية لمكافحة عمليات التهريب؛

(ب) منشور بعنوان *Guía de mentoría para autoridades sobre tráfico ilícito de migrantes y circunstancias agravantes* (متاح باللغة الإسبانية فقط)، هو دليل إرشادي لأجهزة إنفاذ القانون بشأن تهريب المهاجرين والظروف المشددة، صُمم لفائدة السلطات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى المسؤولة عن التصدي لجريمة تهريب المهاجرين وتدريب المهنيين الآخرين داخل مؤسساتهم. ويتضمن الدليل

إرشادات بشأن تقديم خدمات الرعاية للمهاجرين الذين يتعرضون لهذه الجريمة في إطار نهج قائم على حقوق الإنسان ومراعاة للنوع الاجتماعي؛

(ج) دراسة بعنوان *Study on Illicit Financial Flows Associated with Smuggling of Migrants and Trafficking in Persons from GLO.ACT Partner Countries to Europe* تتناول التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص من البلدان الشريكة في مبادرة العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (GLO.ACT) إلى أوروبا، نُشرت في إطار مبادرة GLO.ACT في آسيا والشرق الأوسط. وتركز الدراسة على الاتجاهات والفروق الدقيقة والتعقيدات المحيطة بالتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في بلدان محددة، وتضع مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى توجيه المساعدة التقنية في المستقبل. وتُظهر النتائج أن الشبكات الإجرامية كثيرا ما تستخدم طرق الدفع والتحويل التي لا يمكن للسلطات تتبعها بسهولة مثل المدفوعات النقدية المباشرة ونظام الحوالة. وفي بعض الحالات، تسجل الأموال غير المشروعة على أنها دخل قانوني للأعمال التجارية المشروعة وتعالج وتحول مع الأموال القانونية؛

(د) دراسة بعنوان *The Hawala System: Its Operations and Misuse by Opiate Traffickers and Migrant Smugglers* تتناول عمليات نظام الحوالة وإساءة استخدامه من تجار الأفيون ومهربي المهاجرين، وتقدم لمحة عامة عن ممارسات العمل العامة لسماسة الحوالات على المستويين العالمي والإقليمي وتتناول إساءة استخدام الجهات الإجرامية لنظام الحوالة، وتبحث بالتفصيل الروابط بين نظام الحوالة والاتجار بالمواد الأفيونية وتهريب المهاجرين. وتشير نتائج الدراسة إلى أن سماسة الحوالات يسهلون تهريب المهاجرين، سواء عن علم أو غير علم، من خلال تقديم خدمات مالية متعددة، بما في ذلك خدمات تحويل الأموال أو القيمة، وحفظ الأموال، وتعريف المهاجرين واللاجئين بالمهربين؛

(هـ) موجز سياسات بعنوان *Accessing justice: challenges faced by trafficked persons and smuggled migrants* يتناول التحديات التي يواجهها الأشخاص المتجر بهم والمهاجرون المهربون في الوصول إلى العدالة، حيث يقدم معلومات عن العقوبات التي يواجهها المهاجرون المهربون والأشخاص المتجر بهم في سعيهم للوصول إلى العدالة. كما يقدم الموجز توصيات للدول الأعضاء بشأن أفضل السبل لضمان وصول ضحايا الجريمة إلى العدالة دون عوائق؛

(و) منشور بعنوان *Links between smuggling of migrants and other forms of organized crime along the central and western Mediterranean routes* الأخرى للجريمة المنظمة على طول دربي وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط، يكشف نتائج من بينها أنه لا توجد مجموعة واحدة تهيمن على أنشطة التهريب في هذين الدربين؛ بل إن مجموعات متنوعة بدرجات مختلفة من التنظيم تتولى التهريب على طول هذين الدربين، وأن تهريب المهاجرين يرتبط ارتباطا وثيقا بالاتجار بالأشخاص في هذين الدربين. ويتضمن التقرير أيضا مجموعة من التوصيات للاسترشاد بها في وضع سياسات لمكافحة الجماعات الإجرامية المنظمة المتورطة في تهريب المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط؛

(ز) منشور بعنوان *Acts and Rules: Training Manual on the Prevention of Human Trafficking and Migrant Smuggling for Civil Judges and Judicial Magistrates* حكومة باكستان يتضمن دليلا تدريبيا على القوانين والقواعد المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ويهدف إلى تعزيز قدرة القضاة المدنيين والعسكريين على مكافحة هاتين الجريمتين في باكستان.

61- وحتى الآن في عام 2024، نشر المكتب دراسة بعنوان *Perfiles y modos de operación de personas facilitadoras del tráfico ilícito de migrantes en América Central, México y la*

República Dominicana (متاحة باللغة الإسبانية فقط) أُعدت بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وتتناول ملامح وأساليب عمل المهزبين في أمريكا الوسطى والمكسيك والجمهورية الدومينيكية. وتستبين هذه الدراسة وتصف ملامح الأشخاص والمجموعات المتورطة في تهريب المهاجرين في أمريكا الوسطى، وخاصة في جمهورية الدومينيكان والمكسيك؛ والعوامل التي تؤثر على استخدام المهزبين للدروب المختلفة؛ وأساليب عمل المهزبين، بما في ذلك وسائل النقل والرسوم والمخاطر التي يتعرض لها المهاجرون المهزبون؛ والعلاقة بين تهريب المهاجرين والجرائم الأخرى، مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وتزوير الوثائق؛ والصلة بين حدوث التهريب ومستوى خطورة دروب عبور المهاجرين.

باء - تعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين من خلال التعاون التقني

1- المساعدة التشريعية ووضع الاستراتيجيات

62- يقدم المكتب، منذ عام 2022، المساعدة التشريعية، من خلال برامج العالمية والإقليمية والقطرية ذات الصلة، في صوغ وتنقيح القوانين الوطنية للتصدي لتهريب المهاجرين في عدة بلدان، بما في ذلك باكستان وبنغلاديش وجزر القمر وجنوب السودان والصومال والعراق وقيرغيزستان وملاي، وكذلك في الجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي.

63- وقدم المكتب المساعدة إلى حكومة جزر القمر في صوغ تشريع قائم بذاته لمكافحة تهريب المهاجرين. ويقترح مشروع القانون مجموعة من الأحكام التي تستند إلى القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين، وتتماشى مع الالتزامات الواردة في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين ومصممة لتتناسب مع خصوصيات البلد.

64- وأعد المكتب تقريراً، بناء على طلب من حكومة باكستان، بشأن تفسير المادة 5 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، فيما يتعلق بعدم تجريم المهاجرين المهزبين.

65- وفي اجتماع خاص للجنة الدائمة لرؤساء أجهزة الهجرة واللجنة الدائمة لمراقبي الجمارك التابعة للجماعة الكاريبية، قدم المكتب مقترحات فنية لتحسين مشروع القانون النموذجي الإقليمي لمواءمته بشكل أفضل مع بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وأفضل الممارسات المعروفة.

66- وفي عام 2023، شارك المكتب في اجتماعين ثنائيين سابقين للانضمام إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، عُقد الأول مع مندوبين من بنغلاديش والثاني مع مندوبين من الصومال وجنوب السودان.

67- وفي عام 2023 أيضاً، قدم المكتب الدعم والمشورة التقنيين إلى لجنة القانون في ملاوي وساعدها في إدراج فصل عن تهريب المهاجرين في قانون الهجرة الجديد، مما يضمن تجسيد الأحكام الرئيسية لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين في التشريعات المحلية للبلد.

68- وعلاوة على ذلك، أجرى المكتب تحليلاً لحزمة إصلاحات قانونية جديدة بشأن تهريب المهاجرين قدمتها المفوضية الأوروبية في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويشدد المقترح على ضرورة مراجعة الالتزامات القانونية الناشئة عن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، ولا سيما فيما يتعلق بتعريف هذه الجريمة.

69- وقدم المكتب الدعم إلى اجتماع جهات الاتصال العاملة في مجال مكافحة تهريب المهاجرين في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي عُقد في جنوب أفريقيا من 4 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، وشارك فيه. وخلال الاجتماع، تبادل المكتب معلومات عن العمليات الحكومية الدولية القائمة في فيينا والمتعلقة بتهريب المهاجرين بهدف تشجيع مشاركة بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي هي عموماً ممثلة تمثيلاً ناقصاً، في العمليات الحكومية الدولية. ويدعم المكتب بنشاط زيادة مشاركة الدول التي

كانت ممثلة تمثيلاً ناقصاً في السابق في مثل هذه العمليات كوسيلة مؤثرة للنهوض بجدول الأعمال العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين.

2- تعزيز تدابير العدالة الجنائية

70- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب أنشطة بناء القدرات والتدريب لسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في العديد من البلدان، بما في ذلك إكوادور وألبانيا وأوزبكستان وأوكرانيا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وبنما والبوسنة والهرسك وبيرو وتركمناستان والجبل الأسود وجزر القمر والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مولدوفا وسري لانكا والسلفادور وصربيا وطاجيكستان والعراق وغانا وغواتيمالا وقيرغيزستان وكازاخستان وكوستاريكا وكولومبيا ومقدونيا الشمالية وملاوي وملديف ونيبال ونيجيريا وهندوراس، وكذلك في كوسوفو⁽¹⁾.

71- واختتم المكتب بنجاح تنفيذ مبادرة "ستارسوم"، وهي مشروع مدته سنتان نُفذ بين عامي 2021 و2023 بدعم من برنامج بناء القدرات في مجال مكافحة الجريمة في كندا. وكان الهدف من المشروع هو مساعدة البلدان على تحسين التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا التهريب مع الحد من التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها الأشخاص المهربون. ومن خلال هذه المبادرة، قدم المكتب التدريب والتوجيه لأكثر من 900 خبير من 14 بلداً على كيفية التحقيق في تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيه قضائياً. وأسفر التدريب عن التحقيق في أكثر من 90 قضية وإطلاق تحقيقات مشتركة بين البلدان المشاركة. وقد وفرت الأنشطة المنفذة في إطار المبادرة معلومات قيمة عن مدى انتشار الجريمة على طول الدروب الممتدة من جنوب آسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عبر شبه الجزيرة العربية وغرب أفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

72- وفي أمريكا اللاتينية، نجحت مبادرة "ستارسوم" في تيسير إنشاء ثلاثة فرق عمل متخصصة متعددة التخصصات لمكافحة تهريب المهاجرين في الجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا وهندوراس، مع التركيز على الأشكال الأشد خطورة لتهريب المهاجرين.

73- وفي ليبيا، يتعاون المكتب، منذ كانون الثاني/يناير 2023، مع السلطات المحلية لدعم إجراءات السلامة والأمن البحريين بهدف التصدي لتهريب المهاجرين وجميع أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان. وتسعى هذه الإجراءات التعاونية إلى تعزيز التعاون بين الوزارات في ليبيا المشاركة في عمليات البحث والإنقاذ وإنفاذ القانون في البحر، مع زيادة احترام حقوق الإنسان لأولئك الذين يتم إنقاذهم في البحر والذين ينزلون في سواحل ليبيا.

74- ويهدف معالجة الوضع الأمني الحالي في هايتي، ولا سيما النشاط الإجرامي للعصابات المتورطة في تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص أو تيسره، يعمل المكتب منذ عام 2024 على تعزيز قدرات سلطات إنفاذ القانون الهايتية على تفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة المتورطة في تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة، وذلك من خلال بناء القدرات والتزويد بالمعدات التشغيلية والبنية التحتية. وسيدعم المكتب أيضاً وضع موجزات للسياسات والقضايا المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص من أجل تحديد الاتجاهات والأنماط في أساليب العمل وفي تدابير العدالة الجنائية الرامية إلى التصدي لهذه الجرائم، والجوانب ذات الصلة بذلك، والمساهمة في عملية توركيزا التي تديرها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لاعتراض عمليات التهريب والاتجار بالأشخاص الجارية في الأمريكتين، بما في ذلك هايتي.

(1) تُعهم أي إشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

75- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز المكتب قدرة مجموعة من المسؤولين في بنغلاديش على تحسين سبل معالجة أوضاع الروهينغيا الذين غالبا ما يقعون ضحايا للجرائم التي يرتكبها المهربون والمتجرون. وفي تموز/يوليه 2022، نظم المكتب مشاورات إقليمية بشأن التصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في كوكس بازار، من أجل تعزيز قدرة ممارسي العدالة الجنائية والمسؤولين المعنيين على مكافحة تلك الجرائم. وعُقدت في بنغلاديش في آب/أغسطس 2023 حلقة عمل تذكيرية حول الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين للمدعين العامين والوكالات الإنسانية. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، عقد المكتب دورة تدريبية لمدة أسبوعين بعنوان "التصدي لتهريب المهاجرين عن طريق البحر" في بانكوك، شارك فيها 20 مسؤولا بنغلاديشيا من إدارة التحقيقات الجنائية ومكتب التحقيقات وشرطة بنغلاديش النهرية والفرع الخاص للشرطة وحرس الحدود وخفر السواحل والبحرية، المسؤولة عن التصدي لتهريب المهاجرين على طول دروب التهريب في خليج البنغال. وساهمت هذه الأنشطة المختلفة في زيادة الوعي بهذه الجريمة واحتياجات الحماية للأشخاص المهربين في البلد.

3- تعزيز التعاون الدولي

76- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق المكتب مشروع توكيزا، وهو مبادرة مشتركة مع الإنترنتول لتحسين جهود مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويعتمد المشروع على نقاط القوة في كلتا المنظمتين لضمان اتباع نهج يشمل سلسلة العدالة بأكملها في التصدي للجريمتين. وهو يضمن احترام حقوق المهاجرين المهربين وضحايا الاتجار بالبشر احتراما كاملا. ويوفر المشروع أيضا أبحاثا وتحليلات تشغيلية واستراتيجية هامة لتحسين فهم الدروب التي يستخدمها المتجرون بالبشر ومهربو المهاجرين واتجاهات وأساليب عملهم. ويراعى المنظور الجنساني في جميع أنشطة المشروع. وفي إطار هذا المشروع، وحتى تموز/يوليه 2024، كان المكتب قد قدم الدعم الإرشادي المتخصص إلى 32 من أعضاء النيابة العامة وموظفي إنفاذ القانون من 18 بلدا في منطقة أمريكا اللاتينية، 56 في المائة منهم من النساء. وقد ركز التوجيه على تعزيز المعرفة بأساليب التحقيق الجنائي المتقدمة، بما في ذلك استخدام التقنيات الجديدة.

77- وفي أواخر عام 2023، أطلقت الإنترنتول عملية توكيزا 5؛ وفي إطار هذه العملية، نُفذ ما يقرب من 50 000 عملية تفتيش في نقاط تفتيش الهجرة في 33 بلدا. وأسفرت العملية عن اعتقال 348 شخصا يشتبه في أنهم من المتجرين والمهربين وإنقاذ 166 ضحية من ضحايا الاتجار بالأشخاص حتى آذار/مارس 2024. وقد حظيت العملية بدعم من المكتب، الذي كفل مشاركة 20 من بين 33 بلدا مشاركا في العملية في تسهيل مشاركة المدعين العامين المتخصصين خلال مراحل الإعداد والنشر والتقييم، مما أدى إلى إجراء 55 تحقيقا جديدا في الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. ويمثل هذا أعلى رقم لكلتا الجريمتين منذ المراحل السابقة من هذه العملية.

78- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شارك المكتب في مؤتمر دولي لمكافحة تهريب المهاجرين نظمه الاتحاد الأوروبي. وخلال المؤتمر، أطلقت المفوضية الأوروبية دعوة للعمل من أجل إنشاء تحالف عالمي لمكافحة تهريب المهاجرين، يهدف إلى زيادة الوقاية من الهجرة غير النظامية والتصدي وإيجاد البدائل لها، بما في ذلك معالجة أسبابها الجذرية وتسهيل المسارات القانونية.

79- وفي إطار جهود المكتب الرامية إلى تعزيز التعاون بين بلدان العبور في غرب البلقان، دعم المكتب دول المنطقة في التفاعل فيما بينها وإنشاء قنوات للاتصال والتعاون من خلال تنظيم فعاليات تدريبية مشتركة ثنائية بشأن التحقيق والملاحقة القضائية باستخدام المحاكاة القائمة على القضايا. وبالإضافة إلى بناء القدرات،

كان الهدف من التدريب إشاعة الثقة والتعاون بين الممارسين على جانبي حدود البلدان التي تعاني من نفس تدفقات التهريب.

80- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت المرحلة الثانية من تنفيذ مبادرة GLO.ACT، وبدأت المرحلة الثالثة في الوقت نفسه في إطار مشروع Protect الذي يشمل أفغانستان وباكستان والعراق وآسيا الوسطى، مع التركيز على طاجيكستان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً، شرع المكتب في المرحلة الرابعة من مبادرة GLO.ACT التي تشمل جنوب آسيا، بما في ذلك بنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند. ويتمثل الهدف الأساسي للمرحلتين الثالثة والرابعة في دعم الحكومات الشريكة في وضع استراتيجيات وأطر قانونية وسياساتية قائمة على الأدلة، وتعزيز قدرة الممارسين على التصدي بشكل أفضل للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتعزيز التعاون الدولي، وتحسين تدابير الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار والمهاجرين الذين يعانون من أوضاع هشة.

التعاون بين بلدان الجنوب

81- بما أن التعاون العالمي هو مفتاح النجاح في التحقيق في تهريب المهاجرين عبر الإقليمية وعبر الوطنية، فقد وضع المكتب مبادرة لدعم دول المنشأ والعبور والمقصد المتأثرة بنفس تدفقات تهريب المهاجرين للتفاعل وإنشاء قنوات اتصال وإيجاد فهم مشترك لأشكال ومظاهر تهريب المهاجرين وتعزيز التعاون بين نظم العدالة الجنائية فيها (نهج المسار شامل).

82- وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال مشروع توريكيزا، عقد المكتب والانتربول دورات إرشادية متخصصة في عام 2023 حول الروابط بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتهريب المهاجرين. وعُقدت هذه الدورات لبلدان أمريكا الجنوبية، بما في ذلك الأرجنتين وباراغواي والبرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، وبلدان أمريكا الوسطى، بما في ذلك بنما والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس. ويسرت الجلسات تبادل المعلومات وتفاصيل الاتصال بين الممارسين من هذه البلدان، مما ساهم في جهود المكتب في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

83- ومن خلال مبادرة "ستارسوم"، قدم المكتب الدعم إلى الدول في تحديد الدروب والاتجاهات الجديدة لتهريب المهاجرين وعزز قنوات الاتصال المباشر وتبادل المعلومات من خلال تنظيم اجتماعات ثنائية وعبر إقليمية بين البلدان المتأثرة بنفس تدفقات التهريب. وقد أتاحت هذه الاجتماعات منبرا للنقاش وتبادل الآراء وأسفرت في العديد من الحالات عن بدء تعاون غير رسمي ورسمي في المسائل الجنائية بين البلدان لمكافحة الجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين.

84- وفي أعقاب اجتماع ثنائي بين ماليزيا وسريلانكا في تموز/يوليه 2023، على سبيل المثال، كُشفت قضية تهريب مزعوم لأطفال سريلانكيين إلى أوروبا باستخدام جوازات سفر ماليزية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بدأت شعبة الاتجار بالبشر وتهريب البشر والجريمة البحرية في سريلانكا التابعة لإدارة التحقيقات الجنائية في سريلانكا تحقيقاً في هذه الجريمة المزعومة. وأدت الجهود المنسقة التي شارك فيها المراقب العام لإدارة الهجرة والهجرة وإدارة التحقيقات الجنائية في سريلانكا إلى استصدار أمر من المحكمة يتيح لإدارة الهجرة والهجرة فتح تحقيق، ويتيح تبادل المعلومات الاستخباراتية عن المهربين المشتبه بهم مع السلطات الماليزية، مما أدى إلى تحديد هوية أحد المشتبه بهم في تسهيل التهريب. والتعاون مستمر، ومن المحتمل أن توضع مذكرة تفاهم بين الوكالات المعنية.

85- وفي نيسان/أبريل 2024، ييسر المكتب، في إطار مبادرة GLO.ACT، حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن التعاون الإقليمي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين بالتعاون مع وكالة التحقيقات الاتحادية في

باكستان. وقد جمعت ورشة العمل أصحاب المصلحة الرئيسيين من بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية-الإسلامية) وإيطاليا وباكستان وتركيا والعراق وعمان وليبيا ومصر واليونان، بالإضافة إلى الدول الأعضاء الأخرى ذات الصلة في الاتحاد الأوروبي. ووفرت هذه الفعالية منبرا لتبادل المعلومات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء وساهمت في تعزيز التعاون الدولي في مكافحة تهريب المهاجرين بشكل مشترك من خلال نهج المسار الشامل.

86- كما يَسِّر المكتب ثلاثة اجتماعات ثنائية بين سلطات بنغلاديش وليبيا لتعزيز التعاون الثنائي في المسائل المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. ووفرت الاجتماعات منبرا لتبادل نشط للآراء والنظر في مختلف تدابير التعاون، وأسفرت عن التزام كل دولة بتعيين ثلاث جهات اتصال لمعالجة المسائل ذات الصلة.

ثالثا - الاستنتاجات

87- من الواضح أن النقاش العالمي بشأن تهريب المهاجرين وضرورة إعطاء الأولوية لتدابير التصدي المعززة واعتماد أفضل الممارسات لا يزال ذو صلة. فتهريب المهاجرين بات على نحو متزايد مسألة مثيرة للقلق على الصعيد العالمي وليس هناك ما يدل على تراجعها. ولا يزال هناك طلب مستمر على المساعدة التقنية من الدول الأطراف وعلى وضع إرشادات توجّه السياسات وترسي معايير لدعم تنفيذ البروتوكول، وكذلك على إرساء قاعدة أدلة متينة.

88- ويُعد تنفيذ آلية الاستعراض في الوقت المناسب، وإعداد الدول الأطراف استعراضاتها مبكرا، وما يتصل بذلك من جهود تبذلها الدول الأطراف لقياس التنفيذ على الصعيد الوطني لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، أمورا أساسية لإحراز تقدم في الجهود العالمية المبذولة للتصدي لهذه الجريمة، بما في ذلك التحديد الرسمي للثغرات وأوجه القصور. ومن شأن زيادة مشاركة جميع الدول الأطراف، ولا سيما من خلال الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين، وكذلك منظمات المجتمع المدني، من خلال الحوار البناء بشأن تهريب المهاجرين، في تبادل التحديات المواضيعية والخبرات أن يحسن أيضا فهم تهريب المهاجرين والتصدي له في إطار الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص المهريين.

89- ويظل المكتب ملتزما بتعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، وبالعامل مع الدول الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني وجماعات المهاجرين من أجل مكافحة تهريب المهاجرين، بجميع أشكاله، بفعالية أكبر.

90- ولا يزال هذا العمل يفتقر إلى الموارد، رغم نجاحه المستمر وتأثيره المتزايد على الصعيد العالمي، ورغم الدعوات التي وجهتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في قرارها 1/30، والجمعية العامة، في قرارها 229/78، إلى أن يواصل المكتب عمله على هذه المسألة. وأهيب في هذين القرارين أيضا بالدول توفير موارد من خارج الميزانية لتعزيز تدابير التصدي الدولية لتهريب المهاجرين من خلال الإجراءات التفصيلية المشار إليها. وكما هو مبين في هذا التقرير، أدى العمل التقني ذو الشأن الذي يطلع به المكتب إلى النهوض نهوضا كبيرا بفهم تهريب المهاجرين والتصدي له في الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنه يؤكد أيضا الحاجة الملحة إلى دعم جمع البيانات وتحليلها من أجل وضع تدابير تصدّ قائمة على الأدلة واكتساب فهم أفضل لأثر التدابير المتخذة على هذه الجريمة، ولا سيما بُعدها المتعلق بالجريمة المنظمة، وإعمال حقوق الأشخاص المهريين. كما يمكن للتحليل القائم على الأدلة أن يزيد من فهم المستوى الفعلي للتعاون الدولي الرامي إلى التصدي الجماعي لهذه الجريمة.

91- والمكتب في وضع يؤهله لمساعدة الدول في مكافحة تهريب المهاجرين، الذي يشكل أحد أكثر أشكال الجريمة المنظمة التي حددتها الدول في السنوات الأخيرة مدعاة للقلق وأحد التحديات الرئيسية المرتبطة بسياسات الهجرة العالمية.